# حقوق الإنسان تعيش هنا
## أوقفوا عمليات الإجلاء القسري في أفريقيا

تشهد أفريقيا كل عام تشريد مئات الآلاف من البشر الذين يتم إجلاؤهم من بيوتهم قسراً من قبل السلطات. وفي معظم الأحيان، تتم عمليات الإجلاء القسري هذه دون مسوغات قانونية أو تشاور مع من يتم إجلاؤهم أو حتى فترة إنذار أو تعويضات كافية.

وفي بعض الأحيان، تكون لعمليات الإجلاء القسري هذه آثار مدمرة، ولاسيما بالنسبة لمن سقطوا في شراك الفاقة. فعمليات الإجلاء القسري لا تؤدي فحسب إلى خسارة هؤلاء بيوتهم (التي يمكن أن يكونوا قد بنوها بأنفسهم) وممتلكاتهم الشخصية، وإنما أيضاً إلى إبعادهم عن الشبكات الاجتماعية التي كانوا جزءاً منها. وعقب الإجلاء القسري، قد يفقد من هُدمت بيوتهم كل فرصة للحصول على الماء النظيف أو الطعام أو الصرف الصحي، أو على مصدر الرزق الذي يعتاشون منه، وفرص العلاج الصحي والتعليم. وكثيراً ما يستخدم الموظفون الرسميون في عمليات إجلاء الأهالي القوة المفرطة، وفي بعض الأحيان الأسلحة النارية.

وعلى مر السنين، دأبت منظمة العفو الدولية على توثيق حالات الإجلاء القسري الجماعي في بلدان كأنغولا وتشاد ومصر وغينيا الاستوائية وغانا وكينيا ونيجيريا والسودان وسوازيلاند وزمبابوي. حيث تصرَّف العديد من الحكومات، في طول القارة الأفريقية وعرضها، على نحو ينتهك القوانين الإقليمية والدولية، بما في ذلك «الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب».

ومع السنين، أدت عمليات الإجلاء القسري هذه إلى تشريد ملايين الأشخاص ومعاناتهم الحرمان، بينما دُفع كثيرون منهم نحو هاوية الإملاق. فلم يُعد إسكانهم بعد أن فقدوا مساكنهم أو يتم تعويضهم عما فقدوه، بينما ظلت أبواب التماس العدالة والانتصاف الفعال موصدة أمام معظمهم. ناهيك عن عدم محاسبة المسؤولين عما ارتكب من انتهاكات لحقوقهم الإنسانية.

والصور التي نعرضها هنا توضح الآثار التي ترتبت على عمليات الإجلاء القسري في أنغولا ومصر وغينيا الاستوائية وكينيا ونيجيريا وزمبابوي. حيث دافع ناشطو حقوق الإنسان في هذه البلدان بشجاعة عن حقوقهم وحقوق الضحايا، وواجهوا القمع والعنف أحياناً من جانب الحكومات ليطالبوا بحقهم في السكن الكريم وليدعوا حكومات بلدانهم إلى التوقف عن ممارسة الإجلاء القسري. بيد أن صيحاتهم هذه وقعت على آذان صماء في أغلب الأحيان.

وبينما تجسِّد الصور المعروضة هنا مدى ما نجم عن عمليات الإجلاء القسري من دمار وحرمان ومعاناة، يظل أولئك الأشخاص المقدامين الذين لا تعوزهم الشجاعة من أبناء هذه المجتمعات المبتلاة والمصممون على مواصلة النضال من أجل حقوق الإنسان مصدر أمل على الدوام في إمكان وقف هذه الانتهاكات.

رقم الوثيقة: Index: AFR 01/001/2009

السكن حق من حقوق الإنسان

منظمة العفو الدولية

# ما هو الإجلاء القسري؟

الإجلاء القسري هو إخراج الأشخاص من بيوتهم أو من الأراضي التي يشغلونها رغم إرادتهم ودونما ضمانات قانونية، أو غير ذلك من أشكال الضمانات، لحمايتهم.

وقد يتم اللجوء إلى الإخلاء القسري دون أن يكون هو الملاذ الأخير، وبعد أن تكون جميع البدائل الممكنة الأخرى قد استنفذت، وبعد أن تكون جميع الضمانات الإجرائية والقانونية قد اتخذت. حيث تشمل هذه التشاور الحقيقي مع الأشخاص المتضررين، وتوجيه إنذار بقرب موعد الإجلاء إليهم قبل فترة كافية ومعقولة من القيام به، وتوفير السكن البديل الكافي والتعويض المناسب عن جميع الخسائر، والضمانات المتعلقة بطريقة الإجلاء، وتوافر سبل الانتصاف القانونية والإجرائية، بما في ذلك تلقي المساعدة القانونية عند الاقتضاء. كما يتوجب على الحكومات كذلك ضمان أن لا يغدو أحد بلا مأوى أو عرضة لانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان نتيجة لإجلائه من بيته.

وليس كل شكل من أشكال الإجلاء إجلاء قسرياً – فإذا ما توافرت الضمانات المناسبة، لا يشكل الإجلاء القانوني الذي ينطوي على استعمال للقوة خرقاً للحظر المفروض على الإجلاء القسري.



السكن حق من حقوق الإنسان
منظمة العفو الدولية

# أنغولا
# نزحوا قسراً أكثر من مرة وما زالوا عرضة للنزوح

أدت عمليات النزوح القسري منذ يوليو/تموز 2001 إلى تشريد ما يربو على 10,000 عائلة في العاصمة الأنغولية، لواندا، جراء إجلائها قسراً من منازلها. ونُفذت عمليات الإجلاء القسري هذه على أيدي رجال الشرطة والجنود وموظفي البلديات والحراس التابعين لشركات الأمن الخاصة، وغالباً ما استخدمت فيها القوة المفرطة والأسلحة النارية. وعمدت الشرطة، في بعض الأحيان، إلى القبض على من قاوموا عمليات الإجلاء وأعضاء المنظمة المحلية المعنية بحقوق السكن «أس أو أس- هابيتات» ممن كانوا يحاولون إقناع السلطات بوقف عمليات الإجلاء، وبتوقيف هؤلاء لفترات وجيزة.

ولم تحصل على تعويض عما فقدته سوى قلة من العائلات. فأعيد إسكان البعض على بعد نحو 30 إلى 40 كيلومتراً عن المدينة، في مناطق تفتقر إلى فرص العمل والمدارس والمستشفيات والخدمات الأساسية والصرف الصحي. بيد أن الأغلبية العظمى تُركت لتقلع شوكها بأيديها. ووقع العديد من هؤلاء ضحايا للإجلاء القسري المتكرر، بينما ظلت مئات العائلات بلا مأوى تعيش فوق أنقاض بيوتها التي تهدمت.

لقد جلبت نهاية الحرب الأهلية في 2002، والتي امتدت 27 عاماً، معها فرصاً جديدة للتطوير وإعادة البناء، ما زاد من الطلب على الأراضي داخل المدن. ومع أن عمليات الإجلاء القسري قد تراجعت منذ 2006، إلا أن التقارير عن وقوع مثل هذه العمليات ما زالت ترد، وكان آخرها في حي العراق وحي بغداد من لواندا، حيث غدا بضعة آلاف من الأشخاص في عداد المشردين إثر إجلائهم قسراً منهما في يوليو/تموز 2009. كما لا يزال معظم سكان لواندا، البالغ عددهم نحو 4.5 مليون نسمة، عرضة لخطر فقدان منازلهم لإفساح المجال أمام مشاريع الإسكان الباهظة التكاليف، والاستثمارات في المباني التجارية ومشاريع البنية التحتية.



السكن حق من حقوق الإنسان
منظمة العفو الدولية

# تشاد
# هدم للبيوت وتمزيق للحياة

أدت عمليات الإجلاء القسري في إنجامينا، عاصمة تشاد، إلى تشريد عشرات الآلاف من سكان العاصمة منذ فبراير/شباط 2008. حيث هدمت البيوت والمباني الأخرى وأزيلت في عدة أحياء في المدينة، بينما تستمر أعمال الهدم ويستمر معها تعريض مزيد من الأهالي لخطر الإجلاء القسري.

وجاءت أولى موجات الهدم عقب هجوم مسلح شنه على إنجامينا في فبراير/شباط 2008 ائتلاف من جماعات المعارضة المسلحة. وفي 22 فبراير/شباط 2008، أصدر الرئيس إدريس ديبي إتنو مرسوماً يخوِّل السلطات صلاحية هدم المباني والمنشآت المقامة بصورة غير قانونية في حيين من أحياء إنجامينا، هما حي غاردول وحي واليا أنغوسو. وتم توسيع برنامج الإزالة هذا ليشمل فيما بعد مناطق أخرى مثل فارشا وأرتوني وشاغوا.

ونفَّذت قوات الأمن معظم عمليات الإجلاء القسري. وفي بعض الحالات، ورد أنها استخدمت العنف. ولم تتشاور السلطات مع الأهالي قبل إجلائهم، خارقة بذلك القانون وحارمة الضحايا من الاستفادة من الإجراءات المرعية. وفي العديد من الحالات، لم يعط السكان سوى فترة إنذار قصيرة قبل إجلائهم. ونادراً ما أتيحت لهم الفرصة كي يطعنوا أمام المحاكم في قرار إجلائهم.

ولم تحصل الأغلبية العظمى من العائلات التي فقدت منازلها على سكن بديل أو أي شكل آخر من أشكال التعويض. حيث ذهب البعض للعيش مع أفراد العائلة الآخرين أو مع الأقرباء، بينما عاد آخرون إلى قراهم الأصلية. وبقي عديدون في أحيائهم ليعيشوا في كثير من الأحيان فوق أنقاض بيوتهم التي تهدمت.



السكن حق من حقوق الإنسان
منظمة العفو الدولية

مصر

# انهيار صخري مميت و«مناطق غير آمنة» وعمليات إجلاء قسري في مناطق القاهرة العشوائية

في 6 سبتمبر/أيلول 2008، انهالت كتل هائلة من الصخور والحجارة والأتربة من هضبة المقطم في الدويقة على عزبة بخيت في منشأة ناصر، وهي حي من أحياء القاهرة الشرقية يؤوي نحو مليون من أشد سكان المدينة فقراً. فلقي ما لا يقل عن 107 أشخاص مصرعهم، بينما أصيب 58 غيرهم بجروح، ولا يزال كثيرون في عداد المفقودين. ويقول الناجون إن أشلاء أقربائهم وعائلات بأسرها ما زالت مدفونة تحت الأنقاض. وأدت الكارثة إلى تدمير نحو 100 منزل.

وخلال الأيام القليلة التي تلت، بدأت عملية إعادة تسكين الناجين في شقق من غرفتي نوم في مساكن سوزان مبارك، وهي جزء من مشروع للتطوير في الدويقة. وخلال الشهر الذي تلا وقوع الكارثة، قامت السلطات بهدم 1,025 منزلاً في الدويقة وعزبة بخيت دون فترة إنذار كافية أو تشاور مع السكان المتضررين، سواء قبل الهدم أو بعده، بشأن عمليات الإجلاء أو خطط إعادة الإسكان. وأدت الإجراءات التي اعتمدت لتحديد المستفيدين من السكن البديل إلى بقاء بعض الأهالي بلا مأوى، وإلى تمييز في تخصيص السكن البديل ضد النساء في بعض الحالات. كما امتنعت السلطات عن تزويد جميع من حصلوا على السكن البديل حتى بأدنى درجات الأمن القانوني لحيازة الشقق التي انتقلوا إليها.

كما تواصلت عمليات الإجلاء القسري في منطقة الدويقة (على سبيل المثال في عطفة الموزة)، وظلت مستمرة في إسطبل عنتر، وهي منطقة مساكن عشوائية في جنوب القاهرة تم تصنيفها ضمن المناطق الخطيرة من جانب السلطات بعد الانهيار الصخري. ولم تقدم السلطات أية معلومات لأهالي إسطبل عنتر بشأن عمليات الإخلاء أو الأخطار المحتملة أو الأسباب التي تدعو إلى ترحيلهم فوراً، كما لم تتشاور مع العائلات المتضررة حول السكن البديل قبل أو بعد عمليات الإجلاء. واستهدف بالهدم أكثر من 173 بيتاً قائماً في العشوائية. بينما أعيد إسكان العائلات في مناطق سكنية نائية، بعيداً عن شبكات علاقاتهم الاجتماعية والمدارس ومصادر العيش. وما زال خطر الأهالي عرضة للمزيد من عمليات الإجلاء.

رقم الوثيقة: Index: MDE 12/036/2009

السكن حق من حقوق الإنسان
منظمة العفو الدولية

# غينيا الاستوائية
# الأغنياء الجدد يطردون الناس من بيوتهم

أجليت نحو 1,000 عائلة قسراً من بيوتها لإفساح المجال أمام بناء الطرق والمساكن التجارية والفنادق ومراكز التسوق منذ 2003. وطالت عملية الهدم بيوتاً في العاصمة، مالابو، وفي مدينة باتا في البر الرئيسي، وكذلك في البلدات الكبرى الأخرى. وكان العديد من البيوت التي أزيلت مباني راسخة في أحياء خضعت للتخطيط الحضري، كما كان بحوزة الأغلبية العظمى من ساكنيها وثائق تثبت حيازتهم للأرض المقامة عليها.

وعلى الرغم من الوعود التي تلقاها بعض الضحايا بإعادة الإسكان، لم يتم حتى الآن إعادة إسكان أي من هؤلاء أو تعويضهم. وحتى البيوت التي وعد الضحايا بها تظل باهظة الثمن وأعلى من قدرة هؤلاء على التسديد بكثير، كما إنها تبعد كثيراً عن المدينة وعن أماكن عملهم وعن المدارس.

ويتعرض آلاف غير هؤلاء لخطر إقرار السلطات برنامجاً آخر للتطوير الحضري. فقد جلبت الثروة الجديدة التي أتى بها اكتشاف النفط في البلاد في منتصف تسعينيات القرن الماضي معها زيادة في الطلب على العقار للأغراض التجارية، وكذلك لإقامة المشاريع السكنية الباهظة التكاليف.

وفضلاً عن ذلك، باشرت السلطات بإعادة تأهيل المدن الرئيسية وبناها التحتية. وفي مناسبات عدة، أوردت وسائل الإعلام تقارير عن نوايا معلنة من جانب السلطات بأن تخلِّص المدن من «الشابوليزمو» (مدن الصفيح). وأمام هذه المبادرات، لن تكون كثرة من العائلات بمنأى عن خطر الإجلاء القسري من بيوتها.



السكن حق من حقوق الإنسان
منظمة العفو الدولية

# كينيا
# لا أمن للحيازة في المستوطنات العشوائية وأحياء الصفيح في كينيا

يعيش ملايين الكينيين من أهالي المدن بلا ضمانات تكفل حيازة عقاراتهم. وهذه نتيجة طبيعية لتخاذل الجهات الرسمية الكينية المنهجي على مر السنين عن الاعتراف بانتشار المستوطنات العشوائية وأحياء الصفيح وبواقعها، وفي وضع الخطط بناء على ذلك. ولذا فإن ملايين البشر يواجهون اليوم خطراً مؤكداً بأن يتم إجلاؤهم قسراً من بيوتهم وورشات عملهم الصغيرة غير المرخصة، بما يعنيه ذلك من آثار كارثية على الأفراد والأسر.

فمنذ إنشاء أول مستوطنة عشوائية في كينيا، دأبت السلطات على القيام بعمليات إجلاء قسري على نطاق واسع وبطريقة مخالفة للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. إذ انطوت عمليات الإجلاء القسري الجماعية في العادة على خطط لإقامة مشاريع حكومية أو على ادعاءات من الشركات الخاصة للتطوير العقاري بملكية الأرض التي تقوم عليها بعض المستوطنات.

ويعيش المقيمون في مستوطنة «البحر العميق»، الذين يقدر عددهم بنحو 7,000 شخص، تحت تهديد دائم بالإجلاء القسري. ففي فبراير/شباط 2004، هُدمت بيوت ما يقدر بنحو 2,000 من المقيمين في قرية رايلا، بكيبيرا، في عملية إجلاء قسري جماعية لإفساح المجال أمام منفذ لطريق عام. وفي 23 سبتمبر/أيلول 2005، أزيلت بيوت نحو 850 عائلة.

وفي كلتا الحالتين، استُخدمت الجرافات الحكومية لإخلاء المقيمين، ودون فترة إنذار كاف، بينما لم تبذل الحكومة أي جهد لإعادة إسكان الضحايا أو التعويض عليهم. وأصبحت مئات العائلات بلا مأوى نتيجة لخسارة العديد منها مصدر عيشها. كما شمل الهدم عدداً من المدارس والأكشاك والعيادات الصحية الخاصة.

وقد تعهدت الحكومة بوضع مبادئ توجيهية لعمليات الإجلاء وشكلت فريق مهام للقيام بذلك في 2006. بيد أنه لم يتحقق أي تقدم ملموس في عمل الفريق على مدار السنوات الثلاثة الماضية. وعلى العكس من ذلك، فما زالت عمليات الإجلاء القسري في نيروبي جارية على قدم وساق.

رقم الوثيقة: Index: AFR 32/009/2009

السكن حق من حقوق الإنسان

منظمة العفو الدولية

نيجيريا

# إجلاء أكثر من مليوني شخص قسراً

أجلي من بيوتهم قسراً في أنحاء مختلفة من نيجيريا ما يربو على مليوني شخص منذ العام 2000. وكان معظم هؤلاء قد هُمِّشوا قبل أن يتم إجلاؤهم، بينما عاش العديد منهم لسنوات دون ماء نظيف أو صرف صحي، أو رعاية صحية وتعليم كافيين. وفي 2006، نشر «مركز حقوق السكان وعمليات الإجلاء»، الذي يتخذ من جنيف مقراً له، قائمة بالدول الأكثر انتهاكاً لحقوق السكن، فكانت نيجيريا بين الدول الثلاث الأولى الأشد انتهاكاً لحقوق السكن.

إن عمليات الإجلاء القسري لا تزال جارية على قدم وساق في مختلف أنحاء البلاد. فمنذ 2003، أُخلي ما يقدر بنحو 800,000 شخص من بيوتهم في العاصمة، أبوجا. وما بين مايو/أيار ويوليو/تموز 2008، جرت عمليات إجلاء قسري كل أسبوع تقريباً في لاغوس، بينما تواجه بعض التجمعات السكنية الإجلاء القسري للمرة الثالثة.

وفي أبريل/نيسان 2005، هدمت الجرافات البيوت والكنائس والمراكز الطبية في مجتمع ماكوكو، بلاغوس. حيث فقد نحو 3,000 شخص بيوتهم. وقال هؤلاء إنهم لم يبلّغوا بصورة مسبقة، وإنه لم يجر التشاور معهم بشأن عمليات الإخلاء المقررة، وإنهم لم يعطوا سكناً بديلاً مناسباً. وتعرض بعضهم، بينهم أطفال، للضرب وللإصابة بجروح على أيدي موظفين مكلفين بتنفيذ القانون، بينما أُتلفت جميع مقتنيات آخرين.

وفي بورت هاركورت، عاصمة ولاية «الأنهر» وأكثر المدن كثافة للسكان في دلتا النيجر، تتم حالياً عمليات إجلاء قسري على نطاق واسع على طول الواجهة المائية، رغم الوعود التي قطعتها حكومة الولاية بعدم القيام بأية عمليات للإجلاء القسري. ومن المرجح أن يفقد آلاف الأشخاص منازلهم.



السكن حق من حقوق الإنسان
منظمة العفو الدولية

## زمبابوي

# عملية موراميباتسفينا (استعادة النظام) – هدم للبيوت وتدمير للحياة

في 2005، فقد ما يقدر بنحو 700,000 شخص بيوتهم أو مصدر رزقهم أو كليهما نتيجة حملة للإجلاء القسري الجماعي وهدم البيوت وورشات العمل العشوائية شنتها حكومة زمبابوي.

وجرت عمليات الإجلاء القسري والهدم دون فترة إنذار كافية أو أوامر من المحاكم، ودون اتخاذ التدابير المناسبة لإعادة إسكان من تم إجلاؤهم، في انتهاك واضح لواجبات زمبابوي بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان. وأثناء عمليات الإخلاء، استخدم رجال الشرطة والجنود القوة المفرطة؛ بينما أتلفت الممتلكات وتعرض الناس للضرب.

وفي يونيو/حزيران 2005، أطلقت الحكومة «عملية غاريكاي/هلالاني كوهله» (الحياة الأفضل) وادعت أنها سوف تزود من سيفقدون منازلهم جراء «عملية موراميباتسفينا» بسكن بديل. بيد أن قلة من ضحايا «عملية موراميباتسفينا» استفادت من «عملية غاريكاي/هلالاني كوهله»، التي لم تلب كذلك متطلبات المعايير الدولية للسكن الكافي. إذ أعطي كثيرون قطع أرض خالية صغيرة قيل لهم أن يبنوا بيوتاً فوقها دون تقديم المساعدة إليهم، بينما خُصص ما لا يقل عن 20 بالمائة من البيوت التي بنيت فعلاً لموظفين مدنيين أو للشرطة أو الجنود.

وحتى اليوم، لا يزال العديد من الذين تم إجلاؤهم في 2005 يعيشون في ظروف بائسة. فقد ازدادت حياة العديد من العائلات صعوبة، ولاسيما بسبب العنف الذي رافق انتخابات 2008 وتدهور الأوضاع الاقتصادية، الذي أدى بدوره إلى زيادة هائلة في عدد العاطلين عن العمل.

رقم الوثيقة: Index: AFR 46/022/2009

السكن حق من حقوق الإنسان
منظمة العفو الدولية

# حافظ على بيتك من الهدم
# وواجه الإجلاء القسري في أفريقيا

ظاهـرة الإجلاء القسـري في أفريقيـا فضيحة جماعية لحقوق الإنسـان ينبغـي وقفها فوراً. فبـدلاً من أن تتخذ تدابير لتحسـين مستوى السكن وظروف الناس المعيشية، ولاسـيما من يئنّون تحت وطأة الفقر، تدفع العديد من الحكومات الناس أكثر فأكثر نحو الفاقة بإجلائهم قسـراً من بيوتهم ومجتمعاتهم، دون أن توفر لهم البدائل.

وما دامت الحكومات لا تجد من يحاسـبها، سـيظل الناس عرضة لهذا الانتهاك الفاضح لحقوقهم الإنسانية، ولمـا يترتب عليه من آثار كارثيـة على حياتهم. وندعو القادة الأفارقة إلى أن يسـاعدوا على وضع حد لهذه الانتهاكات لحقوق الإنسان.

## اعرف حقوقك!

لا يجوز، بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان، القيام بعمليات إجلاء قسري إلا كملاذ أخير، وبعد أن تكون جميع البدائل الممكنة الأخرى للإجلاء قد استنفدت وتم التشاور بصورة حقيقية مع المجتمعات المتضررة.

ويقتضي القانون الدولي من الحكومات كذلك ضمان أن لا يغدو أحد بلا مأوى أو عرضة لانتهاكات أخرى لحقوقه الإنسانية جراء إجلائه من بيته. وهذه الواجبات مفصلة على نحو واف في نشرتنا. فاطلع على إحداها واستخدمها لضمان أن تكون أنت وأصدقاؤك وأهلك على دراية بما تملكون من حقوق.

رقم الوثيقة: Index: AFR 01/002/2009

السكن حق من حقوق الإنسان

منظمة العفو الدولية